الأمم المتحدة

A/71/782–S/2017/110

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البندان ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

لقد أدّى عدوان أرمينيا المستمر على أذربيجان إلى الاحتلال المؤقت لجزء كبير من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو – كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة لها وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان. وقد أودت الحرب بحياة عشرات الآلاف من الناس، وخرَّبت مدنا وسبل كسب العيش في بلدي، وأفضت إلى الترحيل القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم.

وارتكب الجانب الأرميني في سياق العدوان انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني تصل إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. وتشمل هذه الانتهاكات، في جملة أمور، الهجمات العشوائية، وقتل المدنيين، وأخذ الرهائن واحتجازهم، وإساءة معاملة أسرى الحرب والرهائن وإعدامهم بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، والتدمير الواسع النطاق للمناطق المأهولة والممتلكات العامة والخاصة، والنهب والتشريد القسري.

170217 140217 17-01864 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويصادف هذا الشهر مرور الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجريمة البشعة التي ارتُكبت ضد مدنيي بلدة خوجالي في منطقة ناغورنو – كاراباخ بأذربيجان والمدافعين عنها. ويمثّل ما حدث في خوجالي في شباط/فبراير ١٩٩٢ أكبر مجزرة شهدها النزاع.

وقبل الحرب، كان ٠٠٠ ٧ شخص يعيشون في تلك البلدة. وبدءً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أحكمت القوات الأرمينية والقوات التابعة لها طوقها على البلدة. وفي ليلة ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، في أعقاب قصف مدفعي مكثَّف، بدأ الهجوم على البلدة من جهات متعددة. ونتيجة لهذا الهجوم والاستيلاء على البلدة، قُتل المئات من الأذربيجانيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، أو جُرحوا أو أُخذوا رهائن، فيما دُمرت البلدة تدميرا تاما.

وفي السنة التالية، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات بشأن النزاع[(١)] أدان فيها احتلال أراضي أذربيجان وأكّد من جديد احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود الدولية وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وردا على المطالبات الإقليمية لأرمينيا والأعمال التي قامت بها في سياق تلك المطالبات، أكد المجلس مجددا أن منطقة ناغورنو – كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة. وقد صيغت سلسلة من البيانات الصادرة عن رئاسة مجلس الأمن في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ والوثائق الصادرة عن منظمات دولية أخرى بالعبارات نفسها.

وأعرب مجلس الأمن في قراراته وبياناته الرئاسية كذلك عن قلقه الشديد من ”تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان وخطورة حالة الطوارئ الإنسانية في المنطقة“، وأدان ”الهجمات التي شُنّت على المدنيين وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية“، وأكّد مجددا أن الأطراف ”ملزمة بالامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده“.

وشجبت منظمات دولية أخرى بشدة أيضا استخدام الجانب الأرميني للقوة العسكرية وأكدت مسؤوليته المباشرة عما ارتُكب أثناء الحرب من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وهكذا، فقد نظرت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا في أثر النزاع على السكان المدنيين في منطقة العمليات القتالية، وبخاصة المذبحة التي وقعت في بلدة خوجالي في شباط/فبراير ١٩٩٢، وأعربت في الإعلان الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ عن قلقها الشديد

(١) قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

''إزاء التقارير الأخيرة عن أعمال القتل والاعتداء العشوائيين''، وأدانت بحزم ''أعمال العنف والهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين في منطقة ناغورنو - كاراباخ بجمهورية أذربيجان''، وأكّدت أن ''المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل بأي حل يُفرض بالقوة''[٢].

وفي عام ١٩٩٣، شددت وزيرة خارجية السويد، مارغاريتا أف أوغلاس، بصفتها رئيسة مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، على أنه لا يمكن أبدا التغاضي عن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو قبوله كأساس للمطالبات الإقليمية[٣]، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء سياسة حرق الأراضي غير المقبولة التي تتبعها القوات المسلحة الأرمينية[٤].

ولاحظت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بوجه خاص، في قرارها ١٤١٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أن ''القوات الأرمينية ما زالت تحتل أجزاء شاسعة من أراضي أذربيجان'' وأن ''الأعمال العسكرية وما سبقها من اشتباكات عرقية واسعة الانتشار قد أفضت إلى طرد أعداد غفيرة من السكان على أساس عرقي، وإلى تكوّن مناطق أحادية العرق، مما يشبه فكرة التطهير العرقي البشع''.

وأبرزت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في معرض إشارتها إلى تقارير من مصادر مستقلة، أنه ''عندما تم الاستيلاء على خوجالي في ليلة ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، أفيد بأن مئات المدنيين من أصل عرقي أذربيجاني قد قُتلوا أو جُرحوا أو أُخذوا رهائن أثناء محاولتهم الفرار من البلدة التي سقطت، وذلك على يد المقاتلين الأرمن الذين هاجموا البلدة''. وكيَّفت المحكمة الفظائع التي ارتُكبت في خوجالي بوصفها ''أعمالا بالغة الجسامة يمكن أن تصل إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية''[٥].

وهناك مصادر كثيرة تتألف من شهادات الشهود على المأساة، والبيانات الصادرة عن مؤسسات دولية موثوق بها، ونتائج التحقيقات المستقلة التي أجراها صحفيون أجانب وناشطون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية دولية موثوق بها، وهي مصادر تساهم أيضا في تأكيد الحقائق الموجودة على أرض الواقع[٦].

(٢) إعلان اعتمدته اللجنة الوزارية في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ في الاجتماع ٤٧١ مكررا لنواب الوزراء.

(٣) رسالة مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(٤) رسالة مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٥) حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الفقرة ٨٧.

(٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: http://www.justiceforkhojaly.org/.

وهكذا، فقد حمَّل فرع منظمة هيومن رايتس ووتش في هلسنكي ومركز ميموريال لحقوق الإنسان، استنادا إلى نتائج تلك التحقيقات التي قاما بها، القوات الأرمينية المسؤولية المباشرة عن قتل المدنيين. وجاء رد المديرة التنفيذية لفرع منظمة هيومن رايتس ووتش في هلسنكي، في رسالتها المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ الموجهة إلى وزير خارجية أرمينيا آنذاك، على محاولات الدعاية الأرمينية التعتيم على هذه المنظمة المعنية بحقوق الإنسان بالافتراء، كما يلي:

> أفضى البحث الذي أجريناه والبحث الذي أجراه مركز ميموريال لحقوق الإنسان إلى أن الميليشيا المنسحبة فرّت من خوجالي مع بعض المجموعات الكبيرة من المدنيين الهاربين. وأشار تقريرنا إلى أن أفراد الميليشيا الأذربيجانية، باحتفاظهم بأسلحتهم واستمرارهم في ارتداء الزي العسكري، يمكن أن يُعتبروا مقاتلين وأنهم قد عرَّضوا المدنيين الهاربين للخطر، حتى وإن كان في نيتهم حماية أولئك المدنيين. ومع ذلك فإننا نحمل القوات الأرمينية في كاراباخ المسؤولية المباشرة عن قتل المدنيين. وفي الواقع، لم يتضمن لا تقريرنا ولا تقرير [المركز] أية أدلة تؤيد فكرة قيام القوات الأذربيجانية بإعاقة هروب المدنيين الأذربيجانيين أو بإطلاق النار عليهم[٧].

وبالإشارة إلى تقرير لأحد مراسلي وكالة رويترز في أغدام، بأذربيجان، أفادت صحيفة *The Independent* بأنه ”بعد وقوع مجزرةٍ، قام الأذربيجانيون بدفن عشرات الأشخاص الذين ماتوا عندما اقتحم الأرمن بلدة خوجالي، ثاني أكبر مستوطنة أذربيجانية في المنطقة. وقال أحد الحزانى صائحا في وجه مجموعة من الصحفيين: ’العالم يدير ظهره لما يحدث هنا. إننا نموت وأنتم تكتفون بالفرجة‘“[٨].

وأفادت صحيفة *The Age* الأسترالية بأنه ”لا يُعرف حتى الآن عدد الضحايا بدقة، ولكن ما من شك أن مدنيين أذربيجانيين قد قُتلوا على يد الجيش الأرميني في جبال ناغورنو - كاراباخ المكسوّة بالثلوج في الأسبوع الماضي“[٩].

وذكر باسكال بريفات وستيف لو فاين من مجلة *Newsweek* في مقالتهما المعنونة ”وجه المذبحة“ ما يلي:

---

(٧) أضيف الخط المائل للتوكيد. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرسالة على الرابط الشبكي التالي: https://www.hrw.org/legacy/english/docs/1997/03/24/azerba16933.htm.

(٨) صحيفة *The Independent*، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢.

(٩) صحيفة *The Age*، ٦ آذار/مارس ١٩٩٢.

عادت أذربيجان في الأسبوع الماضي لتصبح ركام جثث، مكانا به لاجؤون ينوحون وعشراتٌ من الجثث المشوَّهة تُجَرّ إلى مشرحة مؤقتة خلف المسجد. كانوا رجالا ونساءً وأطفالا أذربيجانيين عاديين من خوجالي، تلك القرية الصغيرة في ناغورنو - كاراباخ التي مزقتها الحرب واجتاحتها القوات الأرمينية في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير. لقد قُتل الكثير منهم من مسافة قريبة وهم يحاولون الهرب؛ وبعضهم شُوه وجهه وبعضهم الآخر سُلخت فروة رأسه[١٠].

وقال جيل سمولوي من مجلة *Time* في مقالته المعنونة ''مجزرةٌ في خوجالي'' ما يلي:

لعل التفاصيل تكون مثار اختلاف، لكن ما يلي أمر واضح: لقد حدث في بلدة خوجالي الأذربيجانية قبل أسبوعين شيء مروِّع وغير مقبول. وحتى الآن، فقد نُقل حوالي ٢٠٠ من القتلى الأذربيجانيين، وكثير منهم مشوَّه، إلى خارج البلدة المنحسرة داخل جيب ناغورنو - كاراباخ الذي يسيطر عليه الأرمن، وذلك لدفنهم في أذربيجان المجاورة. ولا يعُرف العدد الإجمالي للقتلى، والأذربيجانيون يزعمون أن ١ ٣٢٤ مدنيا قد ذُبحوا، ومعظمهم من النساء والأطفال[١١].

وعلاوة على ذلك، فإن التصريحات العلنية الصادرة عن المسؤولين الأرمن وقادة النظام الانفصالي التابع لأرمينيا وكذلك عن غيرهم من الشهود تُعتبر بلا شك إقرارا بالمسؤولية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية بوضوح أن ''التصريحات من هذا النوع، الصادرة عن كبار الشخصيات السياسية الرسمية، بل في بعض الأحيان عن شخصيات من أعلى الرتب، تكون لها قيمة حجية خاصة عندما تقر بوقائع أو بسلوك على نحو يخالف مصلحة الدولة التي يمثلها الشخص الذي أدلى بها. ويمكن عندئذ تفسيرها بوصفها شكلا من أشكال الإقرار''[١٢].

وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى أنه قد تم الاستيلاء على خوجالي عندما كان الرئيس الحالي لجمهورية أرمينيا، سيرج سرغسيان، يشغل منصب رئيس ''لجنة قوات الدفاع الذاتي'' التابعة للنظام الانفصالي؛ وبالتالي، فذكرياته تمثل مصدرا أساسيا من مصادر الإثبات.

---

(١٠) مجلة *Newsweek*، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢.

(١١) مجلة *Time*، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢.

(١٢) انظر: [القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)] *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Merits, Judgment, I.C.J. Reports 1986*.

والتصريح التالي الذي أدلى به السيد سرغسيان في إحدى المقابلات عندما كان وزيرا للدفاع في أرمينيا، لا يترك أي مجال للشك في مسألة مرتكب الجريمة في خوجالي:

”قبل أحداث خوجالي، كان الأذربيجانيون يأخذوننا مأخذ الهزل ويعتقدون أن الأرمن أناسٌ لا يستطيعون مد أيديهم بأذى إلى السكان المدنيين. ولكن كان باستطاعتنا أن نمحو تلك [الصورة النمطية]. وهذا ما حدث بالفعل. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن من بين أولئك الفتية كان ثمة أشخاص هربوا من قبلُ من باكو وسومقايت“[١٣].

وعلاوة على ذلك، فقد كشف السيد سرغسيان زَيف خرافة الممر الذي زُعم بأن المهاجمين تركوه مفتوحا للسكان المدنيين في خوجالي. وهكذا فقد سلَّم طوعا، في معرض جوابه على السؤال المتعلق بهذه المسألة، بأن ”ذلك حدث عموما بعد خوجالي“ فقد كان يجري حينئذ ”قدر معين من التطهير العرقي“ لأنه كان ”من المستحيل أن يتم الأمر بغير تلك الطريقة“.

وأخيرا، فقد رد السيد سرغسيان، في معرض جوابه عن سؤال عما إذا كان يشعر بالأسف لمقتل آلاف الأشخاص، بما يلي: ”لست نادما على الإطلاق“ لأن ”حدوث اضطرابات من هذا القبيل أمر حتمي، حتى وإن قُدّر أن يموت الآلاف من الناس“.

وإن هذه الكلمات الصادرة عن شخص يشغل إحدى الوظائف السياسية والعسكرية الأعلى في أرمينيا غنية عن الشرح وتدحض أي إنكار للمسؤولية عن الجرائم التي ارتُكبت في خوجالي وفي أماكن أخرى في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وقد اعترف جيرير ليباريديان، الذي كان كبير مستشاري أول رئيس لأرمينيا، ليفون تير – بتروسيان، في وقت ارتكاب مجزرة خوجالي، في مقالته بأنه ”يصعب كثيرا على أرميني أن يكتب عن خوجالي“ لأنه قد ”قد وقع بالفعل شيء غير مقبول، شيء تعلق بقتل أذربيجانيين مدنيين وتشويههم على يد القوات الأرمينية في كاراباخ“[١٤].

ووفقا لما ذكره كاتب أرميني آخر هو مركار ملكونيان في كتابه الذي أهداه إلى أخيه، مونتي ملكونيان، الذي شارك شخصيا في الاعتداء على خوجالي، فالبلدة ”كانت

(١٣) انظر: Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, 2004).

(١٤) Jirair Libaridian, “An Armenian Perspective on Khojali”, 19 February 2014.

هدفا استراتيجيا، لكن العملية كانت أيضا عملا انتقاميا"[١٥]. ويذكر ملكونيان، بوجه خاص، دور مقاتلي مفرزتين عسكريتين أرمينيتين، وهما "أرابو" و "أرامو"، ويصف بالتفصيل كيف قامتا بذبح سكان خوجالي المسالمين. وهكذا، على حد قوله، كاد بعض سكان البلدة أن يبلغوا برَّ الأمان، بعد هروبهم قاطعين نحو ستة أميال، عندما "طاردهم الجنود [الأرمن] فلحقوا بهم". وقد قام الجنود، على حد تعبيره، "باستلال السكاكين التي كانوا يتمَنْطَقون بها منذ مدة طويلة، ثم عمدوا إلى طعنهم"[١٥].

ويتضح تماما من التقييم الشامل لأسباب وعواقب الحرب وجميع الوقائع القائمة المتعلقة بأعمال التقتيل الجماعي في خوجالي أن الجرائم المرتكبة في تلك البلدة لم تكن عملا منعزلا أو عرضيا، بل جزءً من السياسات والممارسات الواسعة النطاق والمنهجية التي تتبعها أرمينيا في ارتكاب الفظائع.

وقد خلص التحقيق الرسمي الذي أجري في أذربيجان إلى أن أركان جريمة الإبادة الجماعية المحددة، وفقا لتعريفها في القانون الدولي، قد توافرت في الهجمات على المدنيين في خوجالي، وأن الشروط الضرورية لإثبات التهم بارتكاب تلك الجريمة مستوفاة.

وإن الإفلات من العقاب الذي ما زال يتمتع به مرتكبو الجرائم التي اقتُرفت أثناء عدوان أرمينيا على أذربيجان لا يعيق إحراز التقدم في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين البلدين فحسب، وإنما يؤدي أيضا إلى تفاقم حالة عملية السلام، الصعبة أصلا، ويسهم في تزايد شعور أرمينيا بأنه يُتساهل معها. والأمثلة الواردة أدناه خير توضيح لذلك.

أولا، ففي تجاهل تام لمطالب مجلس الأمن وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، تستمر أرمينيا في بذل جهودها الرامية إلى زيادة ترسيخ الوضع الراهن للاحتلال، وتعزيز وجودها العسكري في الأراضي المستولى عليها، وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والمادي، ومنع مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسرا من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في تلك المناطق[١٦].

وثانيا، فإن الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار والهجمات على البلدات والقرى الأذربيجانية الواقعة على طول خط التماس بين القوات المسلحة لأرمينيا وأذربيجان وعلى

---

(١٥) انظر: Markar Malkonian, *My Brother's Road: An American's Fateful Journey to Armenia* (London and New York, I. B. Tauris, 2005).

(١٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/70/1016–S/2016/711.

الحدود بين الدولتين أصبحت أكثر تواترا وعنفا في الآونة الأخيرة؛ مما يؤدي إلى قتل وجرح المدنيين الأذربيجانيين المقيمين قرب تلك المناطق.

وهكذا، فابتداءً من الساعات الأولى من يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، صعَّدت القوات المسلحة الأرمينية أعمال القتال انطلاقا من مواقعها في الأراضي المحتلة، مما جعل القوات المسلحة لأذربيجان على طول خط التماس والمناطق المتاخمة له المكتظة بالسكان والواقعة تحت سيطرة أذربيجان عرضة لنيران كثيفة بواسطة المدفعية الثقيلة وأسلحة من العيار الكبير. ونتيجة للهجمات الأرمينية وما تلاها من أعمال قتالية، تعرضت ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان للقصف، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وجنود القوات المسلحة الأذربيجانية، وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المساكن والمدارس ورياض الأطفال، أو إلحاق أضرار كبيرة بها.

وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، يسَّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسليم الجانبين معا لجثامين من قُتلوا في الأعمال القتالية التي أعقبت التصعيد الأخير[١٧]. وسجَّل الفحص الطبي الجنائي الذي أجري لاحقا وجود علامات عديدة على حدوث تشويه لجثث الجنود الأذربيجانيين بعد قتلهم[١٨].

وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثة إلى المناطق المتضررة في أذربيجان. وأشارت البعثة في تقرير التقييم الصادر عنها[١٩] إلى ما يلي:

> ظلت القرى الأذربيجانية الموجودة على طول [خط التماس] تتأقلم مع الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار على مدى العشرين سنة الأخيرة. لكن منذ بداية نيسان/أبريل ٢٠١٦ تغيرت الحالة على [خط التماس] تغيرا جوهريا بسبب استخدام أنواع جديدة من المعدات العسكرية أثقل وأكثر ضررا ويتجاوز مدى نيرانها خط المواجهة بكثير.

واستنتجت البعثة أيضا أن القتال الشديد الذي اندلع مرة أخرى يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل كان له أثر أسوأ على المستوطنات، ولا سيما على المدنيين الذين

---

(١٧) انظر: https://www.icrc.org/en/document/nagorno-karabakh-icrc-facilitates-retrieval-and-transfer-those-killed-action.

(١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/70/838–S/2016/363 و A/70/842–S/2016/370.

(١٩) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Azerbaijan, assessment mission report entitled “Populations affected by the violence on the line of contact in April 2016”, 15 May 2016.

يعيشون في مقاطعات غورانبوي وتارتار وأغدام وأغجيبيدي في أذربيجان. ولاحظت البعثة كذلك أن ''الكثير من المدنيين الذين يعيشون على [خط التماس] قد فقدوا ماشيتهم بسبب عمليات القصف، كما أصبحت حقولهم الآن ملوثة [بالذخائر غير المنفجرة]'' وأن ''الكثير من المدارس قد تضررت وأُغلقت في المنطقة القريبة من خط المواجهة في مقاطعات غورانبوي وتارتار وأغدام وأغجيبيدي''.

وثالثا، فقد قامت أرمينيا، منذ بداية النزاع وعلى نطاق واسع، بأخذ الرهائن واحتجازهم وبإساءة معاملة أسرى الحرب وغيرهم من الأسرى وإعدامهم بإجراءات موجزة.

وهكذا، فاعتبارا من بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سُجل ٨٦٧ ٣ مواطنا أذربيجانيا بوصفهم مفقودين نتيجة للنزاع، بما في ذلك ١٢٣ ٣ جنديا و ٧٤٤ مدنيا. ومن بين المدنيين، هناك ٦٢ طفلا (٢٠ بنتا و ٤٢ صبيا)، و ٢٦١ امرأة و ٣٠١ من المسنين (منهم ١٥٢ امرأة). وقد ثبت أن ٨٧٣ شخصا من أصل المفقودين المسجلين الـ ٨٦٧ ٣ قد أُخذوا إما أسرى حرب أو رهائن، بما في ذلك ٥٩١ جنديا و ٢٨٢ مدنيا، منهم ٢٩ طفلا (٧ بنات و ٢٢ صبيا)، و ٩٩ امرأة، و ١١٢ من المسنين (منهم ٦٣ امرأة)[٢٠].

وقد قُدمت إلى أرمينيا قائمة واضحة بالمفقودين من مواطني أذربيجان، وذلك عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويجري تحديثها بانتظام. غير أن أرمينيا لم تقدم بيانا عن جميع الأشخاص المفقودين الخاضعين لسيطرتها بشكل سليم أو لم تقدمه بالمرة، كما أنها لم تجر أي تحقيق فوري وفعال في الادعاءات القابلة للجدل والمناقشة بشأن كون هؤلاء الأشخاص قد احتُجزوا لديها ثم لم يرهم أحد منذ ذلك الحين.

وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قتلت القوات المسلحة الأرمينية مدنيا أذربيجانيا، هو حسن حسنوف، وأسرت اثنين آخرين، هما دلغام عسكروف وشهباز غولييف، اللذين كانا يحاولان زيارة قبور بعض أقاربهم في مقاطعة كيلبجار بأذربيجان. ولم يكتف الجانب الأرميني بعدم إطلاق سراح هذين المدنيين، بل لفَّق لهما تهما وحكم بصورة غير قانونية على السيد عسكروف بالسجن مدى الحياة وعلى السيد غولييف بالسجن لمدة ٢٢ عاما،

(٢٠) انظر الموقع الشبكي للجنة الحكومية لجمهورية أذربيجان المعنية بأسرى الحرب والرهائن والمفقودين: http://www.human.gov.az/en/view-page/27/%C6%8FS%C4%B0R,%20G%C4%B0ROV%20V%C6%8F%20(0%C4%B0TK%C4%B0N%20D%C3%9C%C5%9EM%C3%9C%C5%9EL%C6%8FR#.WJSZ01UrKUk).

فيما أعيد جثمان السيد حسنوف إلى أذربيجان، بتيسير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر، أي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤[٢١].

ولم تكن تلك هي الحالة الوحيدة التي يقوم فيها الجانب الأرميني بتأخير إعادة رفات الموتى، بل ويحاول حتى المتاجرة والابتزاز فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قُتل أثناء القتال جنغيز قربانوف، الجندي في القوات المسلحة لجمهورية أذربيجان، خلال القتال الذي دار عند التصدي لمحاولة توغل قامت بها مجموعة تخريبية أرمينية على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. وبعد الحادث مباشرة، عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خدماتها، في إطار دورها بوصفها وسيطا محايدا، من أجل تيسير تسليم جثمان الجندي. ورغم هذا العرض والنداءات الملحة للمجتمع الدولي، بما في ذلك التركيز بصفة خاصة في البيانات الصادرة عن تلك الجهات على الطابع الإنساني للمسألة[٢٢]، لم تُعِد أرمينيا الجثمان إلى أذربيجان إلا بعد مرور ٤٠ يوما، أي في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

وفي الختام، من الضروري أن نذكر مرة أخرى بأن الوجود غير القانوني للقوات المسلحة الأرمينية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة هو السبب الرئيسي للتوترات والحوادث التي تؤدي إلى الخسائر والمعاناة البشرية في منطقة النزاع والعقبة الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. والسبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم وقابل للاستمرار هو ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من منطقة ناغورنو - كاراباخ وسائر الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وفي الوقت ذاته، فإن إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع، وتقديم تعويضات كافية وفعالة إلى الضحايا، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات مؤسسية لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات هي من بين الشروط المسبقة لتحقيق السلام المستدام والاستقرار على المدى الطويل. ولذلك فمن المهم ألا تشجِّع جهود السلام، بما في ذلك تلك التي تُبذل من أجل حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، الحالات الناجمة عن الاستخدام غير القانوني للقوة وغيرها من الانتهاكات

(٢١) انظر البيان الذي أدلت به أذربيجان في جلسة مجلس الأمن ٧٣٧٤ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/PV.7374).

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، بيان الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الصادر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبيان الأمين العام لمجلس أوروبا، الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

السافرة للقانون الدولي، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، أو تقبل تلك الحالات والانتهاكات أو تتسامح معها أبدا. ولن تألوَ جمهورية أذربيجان جهدا من أجل تحقيق التسوية السياسية للنزاع وضمان إحلال السلام والعدل في المنطقة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم